

المطلب الثاني: خصائص حقوق الإنسان

إن حقوق الإنسان تتمتع بخصائص ذات سمات عالمية لا يختص بها شعب أو طائفة أو جماعة دون سواها، ومن أبرزها:

فرع أول: عالمية حقوق الإنسان

فهي واحدة لجميع البشر بغض النظر عن الدين و الجنس أو الرأي أو اللون أو اللغة أو الأصل الاجتماعي أو الاقتصادي أو حتى الوطني على الصعيد الدولي، وهي ملكا للبشرية جمعاء كونهم بشرا يحملون الصفة الإنسانية، فليس من حق أي واحد أن يحرم شخصا من حقوقه كإنسان حتى ولو لم تعترف بها قوانين بلاده أو حتى عندما تقيدها أو تنتهكها القوانين القائمة في بلاده.¹

وقد تجسد هذا المبدأ بوضوح في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر سنة 1948، الذي أكد أن جميع الناس يولدون أحرارًا ومتساوين في الكرامة والحقوق، وأن هذه الحقوق عالمية تشمل البشر كافة في كل زمان ومكان.

وتأسس عالمية حقوق الإنسان على عدة مرتكزات أهمها:

1. وحدة الطبيعة الإنسانية: فالبشر يشتركون في خصائص إنسانية أساسية تجعل حقوقهم غير قابلة للتجزئة أو التمييز.
2. الطابع غير التمييزي للحقوق: إذ لا يجوز حرمان أي شخص من حقوقه بحجة الاختلاف الثقافي أو الديني أو السياسي.
3. الاعتراف الدولي المشترك: حيث أقرت أغلب دول العالم بهذه الحقوق من خلال المواثيق الدولية مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

¹ جعفر عبد السلام علي، القانون الدولي لحقوق الإنسان، الطبعة الأولى، دار الكتاب المصري، القاهرة، 1999.

ومع ذلك، فقد أثار مبدأ العالمية نقاشاً فقهياً حول مدى انسجامه مع الخصوصيات الثقافية والحضارية للشعوب، حيث يرى البعض أن تطبيق الحقوق ينبغي أن يراعي السياقات المحلية، في حين يؤكد الاتجاه الغالب أن الخصوصية لا يجوز أن تكون مبرراً للانتقاص من جوهر الحقوق الأساسية.

وبذلك فإن عالمية حقوق الإنسان تعبر عن شمول هذه الحقوق وامتدادها إلى كافة البشر دون استثناء، باعتبارها تعبيراً عن الكرامة الإنسانية المشتركة.

فرع ثاني: التكامل بين حقوق الإنسان

إن حقوق الإنسان ثابتة غير قابلة للتجزئة، فهي قابلة للفصل أو القسمة، حيث أن الحرمان من حق واحد قد يؤثر سلبيًا على باقي الحقوق، وسواء كانت هذه الحقوق حقوقاً مدنية أو سياسية أو اجتماعية أو ثقافية... الخ، إذ أنه لا يوجد من حيث المبدأ إعطاء أولوية لطائفة منها على حساب أخرى، وكمثال على ذلك: فإن الحق في الحياة ينبثق عنه مجموعة من الحقوق كالحق في الأمن وحق الإنسان في ضمان حرية مراسلاته كذا حقه في إبداء رأيه وممارسته لحق الإنسان فكاهما تعد حقوقاً متشابكة ومتراصة مع بعضها البعض، وهو نفس الشيء بالنسبة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فحق العمل ينبثق عنه حق الإنسان في الضمان الاجتماعي والحق في إنشاء نقابة و الحق في التعليم كلها من طبيعة واحدة، وبنفس الصفة تظهر لنا الحقوق الجماعية كالحق في التنمية والحق في تقرير المصير فهي كلها مرتبطة فيما بينها، إذ أن الاهتمام بحق يؤدي إلى تعزيز باقي الحقوق.

فالتربط وعدم الفصل بين حقوق الإنسان يؤدي إلى ضمان التطبيق الكلي لها، إذ أن هذه الخاصية هي ما تدفع بالبعض إلى التأكيد على عدم التنازل عنها أو الانتقاص منها أو تقييدها، لأن تطبيقها يكون شاملاً وعاماً.²

فرع ثالث: الطبيعة الآمرة لقواعد حقوق الإنسان

² نعيمة عمير، الوافي في حقوق الإنسان، دار الكتاب الحديث، مصر، ص 66.

أي أن قواعده ملزمة، ترتب التزامات قانونية واضحة على الدول في مجال حقوق الإنسان و حرياته، وهذا ما أكدته محكمة العدل الدولية في حكمها الصادر في قضية برشلونة تراكشن الصادر بتاريخ 05 فيفري 1970.³

فرع ثالث: ارتباط حقوق الإنسان بالتنمية والاستقرار

ترتبط حقوق الإنسان ارتباطا وثيقا بالتنمية والاستقرار، فالدروس المستقاة من الحروب السابقة، دفعت المجتمع الدولي الى السعي نحو الحفاظ على كرامة الإنسان وحرياته الأساسية، وكذا إشراكه في حكم بلاده والاستفادة من خيراتها.

فحقوق الإنسان لا تحميها قواعد القانون المكتوبة، بل وعي وثقافة الشعوب التي بلغت درجة عليا كما مما كانت عليه في السابق.⁴

³ عطوي خالد، دور محكمة العدل الدولية في تطوير اختصاصها القضائي، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد08، المجلد 01، جامعة المسيلة، ديسمبر 2017.

⁴ وليد سمير النمر، حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، دار الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2013، ص ص 75-